

خلال ورشة (**نكا**) في مؤسسة المدى

الجلبي: مجموع الموازنات السابقة بلغ ٦٠٠ ترليون دينار مع تردي الخدمات وضبابية الرؤى الاقتصادية

بغداد / احمد عبدربه

أقر النائب ورئيس حزب المؤتمر احمد الجلبي بوجود بون شاسع بين حجم الموازنات المالية للاعوام السابقة وبين الواقع الاقتصادي والخدمي في العراق. وقال الجلبي خلال ورشة (نحاور) التي نظمتها مؤسسة المدى يوم امس الاحد: ان مقدار الموازنات للاعوام من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٢ بلغ اكثر من ٦٠٠ ترليون دينار لافتاً الى وجود حالات كبيرة من الفساد المالي والاداري في البلد. و اضاف الجلبي: ان مجلس النواب عمل جاهداً على الغاء المادة (٢٥) والخاصة بإطفاء القروض والسلف التي منحت الى الحكومة في الموازنات السابقة لعدم شرعيتها واعتبارها نوعاً من انواع الفساد. ولفت الى ان كل بلدان العالم تعد موازنة لسنة واحدة مشيراً الى ان الحكومة تقوم بتحديد الموارد وبعدها يقرر مجلس النواب مبلغ الايرادات وطريقة صرفها لافتاً الى ان أمريكا وبريطانيا يكون معظم دخلها من الرسوم والضرائب.



الجلبي يتحدث

بغداد / احمد عبدربه



الجلبي والزميل غادة العاملي

٢٠٠٠ ميكواو و بدون مساعدات او تدخل خارجي ادارة عراقية، والفرق الوحيد هو ان هناك قراراً يلتزم وينفذ مع من يقوم بهذا العمل، وممكن وليس شيء خيالياً ان يحدث في العراق الأمن والدفاع.

مشكلة الكهرباء:

وقال الجلبي ان مشكلة الكهرباء، في عام ٢٠٠٢ وصل الى ٥٢٨٦ ميكواو، الان انتاج الحكومة من الكهرباء اقل من ٥٠٠٠ ميكواو، مشيراً الى ان ايران كان انتاجها نهاية حرب الخليج ٣٠٠٠ ميكواو الان لديها محطات مبنية ٦٤ الف ميكواو ويتنوع ٥٥ ألفا يستعملونها، مجالاً للقطاع الخاص في كردستان ينتج وقال الجلبي ان السياسة الاستثمارية يتناهبها ضعف وعدم وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم في ظل انتشار الفساد المالي والاداري وعدم وجود نظام محاسبي يعتمد المعايير العالمية. وتساءل الجلبي فيما يخص الفساد، هل هي فقط اعتقال المفسد بعد عملية الفساد ومحاسبته ام الاهم منع ارتكاب الفساد بالدرجة الاولى. وفيما يخص الحسابات الختامية اوضح الجلبي ان العراق في السنوات السابقة لم يمتلك حسابات ختامية مبنياً ان وزارة المالية لم تنه الحسابات الختامية بسبب تكوّن الوزارات في تقديم حساباتها لافتاً الى ان ديوان الرقابة المالية ارسل الى مجلس النواب الحسابات الختامية لغاية عام ٢٠١٠.

عجز وزارة التجارة:

وفيما يخص العجز في وزارة التجارة قال الجلبي ان الشركة العامة للمواد الغذائية ابلغت ان العجز ٢ ترليون و ٦٢٨ مليار دينار وهذه في شركة واحدة وسبب العجز لم تبلغنا وزارة التجارة فيه، مبيناً ان ديوان الرقابة المالية ابلغنا انه سبق للشركة العامة للمواد الغذائية ان حددت مبلغ ٢ ترليون و ٦٢٨ حول قيام الوزارة بشراء كميات من مادة الزيت الصلب، حيث جرى تغطية العجز من المبالغ المخصصة لشراء غذاء للشعب العراقي واطفي بها سلف لتجاوزات في السنين الماضية في سابقة خطيرة غير مسبوقة.

المادة ٣٦:

وحول المادة ٣٦ من قانون الموازنة الخاصة بموضوع الشراء بالاجل قال الجلبي: نكر الكثير من الترويج ان الغاء هذه المادة يعطل عمل الحكومة مبيناً ان الغرض من الغائها انها تجيز للحكومة الاقتراض الخارجي (او الدفع

السياسة الاستثمارية بالبلد من خلال مكافحة الفساد ومعرفة المسد الحقيقي داعياً في الوقت نفسه الى ضرورة منع ارتكاب الفساد وليس معاقبة المفسد وهذه تأتي حسب اجراءات تتخذها الجهات المسؤولة مشدداً في نفس الوقت على ضرورة اعداد الحسابات الختامية من واجب الوزراء كافة ان تقوم بأعداد الحسابات الختامية لها.

تبعات الدفع بالاجل:

وقال الجلبي ان تاريخ الدفع الاجل الذي قامت به الحكومة في السنوات السابقة حمل العراق اعباء كبيرة، فالقرار ٩٣ في سنة ٢٠١١ والذي نص بأن مجلس الوزراء حول وزارة الكهرباء بالتعاقد مع شركة نينا لتجهيز ٢٥٠٠ ميكواو بمبلغ ٣ مليارات و ١٧٥ مليون دولار و شركة ضفاف الرافدين للتجهيز حيث يكون مجموع التجهيز الكلي ٥٠٠٠ ميكواو لتجهيزها بمادة الكاز روسي المنشأ بكمية ٦ مليون طن وبطريقة الدفع الاجل لمدة عشر سنوات بدون فوائد هذه قيمتها يعني ١٢ مليار دولار هذا قرار مجلس الوزراء فلم يعرض على مجلس النواب وظهر فيما بعد ان هذه الشركات ليس لها وجود. و اضاف الجلبي: ان عقود الكهرباء الغيت ثم جرى التعاقد مع شركتين اخريين ايضا في الدفع بالاجل وايضا اتضح انها وهمية، وهي تقترض من البنوك باجراءات مصرفية وهذه الاجراءات تضاف على سعر الفائدة، يعني انها تحمل فائدة الشيء الكثير.

مشاريع الاسكان:

وقال الجلبي: في السنوات السابقة لم ننجح في انفاق الميزانية الاستثمارية، فهناك كلام عن مشروع بسماية عن ٢٠٠ الف بيت وهذا ليس استثماراً انما تعاقد و مقاوله وهناك قضية اخرى ان المشروع قريب على التويشة التي فيها اشعاع نووي هذا، نقطة اخرى مندى

ودعا الجلبي الى تأسيس شركة نفط وطنية قابضة يشترك في اسهمها كافة ابناء الشعب العراقي مبيناً ان هذا القرار يعد الأساس الاهم في توزيع الثروات العادل على ابناء الشعب تجسيدا لمقولة ان الثروة النفطية هي ملك الشعب العراقي. و أكد ان دخل العراق من النفط يقدر ٩٥ ٪ من وارداته السنوية ففي الدستور هناك فقرة تنص بأن النفط هو ملك الشعب مبيناً انها من الامور المهمة التي في المستقبل يجري الصرف والتشريع المالي على هذا الاساس.

وبين الجلبي ان النقاشات التي حصلت لأول مرة في مجلس النواب بشأن الموازنة تصب في المسار الصحيح لافتاً الى وجود بعض القرارات التي ادخلتها الحكومة ولم يوافق عليها مجلس النواب وهذا يعد ظاهرة جيدة تستخدم المصلحة العراقية فمجلس النواب يمارس دوره الرقابي و اشار الى انه منذ ٢٠٠٤ الى ٢٠١٢ صرفت اكثر من ٦٠٠ ترليون دينار والشعب العراقي يعاني في كل انواع الخدمات وكل مقومات الحياة الكريمة فمشكلة الكهرباء مثلاً (سنة ٢٠٠٢ وصل انتاج الكهرباء ٥٢٨٦ ميكواو اما في الوقت الحاضر تنتج الحكومة اقل من ٥٠٠٠ ميكواو) مبيناً ان هذا يعد تراجعاً اثر على واقع الطاقة في البلد. و اوضح ان القرارات السياسية الموجودة في اقليم كردستان والتي فسحت المجال الى القطاع الخاص بإنتاج ٢٠٠٠ ميكواو من دون الحاجة الى مساعدات.

وانتقد الجلبي التفاوت الكبير في تخصيصات الموازنة فالدفع بلغت موازنتها ١٧ ترليون و التريية والتعليم ١١ ترليون والصحة ٥ ترليون مشيراً الى وجود اكثر من مليون انسان تحت السلاح ندفع لهم رواتب. وعن موضوع الاستثمار اشار الجلبي الى وجود امور اساسية يجب ان تحدد من خلالها

ندعو الى تأسيس شركة نفط وطنية قابضة يشترك في أسهمها أبناء الشعب العراقي كافة

مشروع بسماية الإسكاني ليس استثماراً بل مقاوله

إلغاء المادة ٢٥ من مسودة الموازنة الحالية بمثابة تصد للفساد المالي



جانب من الندوة